

وزير القصر الذي يعتبر الدستور «وجهة نظر»

سليم جريصاتي

فيلسوف الجمهورية «العونية»



● إعلان باسيل الأخير أن تياره مستعد لعدم المشاركة في الحكومة الجديدة، ومطلبه بالمساواة مع الحريري ذاته، توصية من جريصاتي تكسر من مقام رئيس الحكومة الذي يعتبر واحداً من الرؤساء الثلاثة الأساسيين في لبنان مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان.

● مسيرة جريصاتي في «تركيب الاستشارات» على قياس طالبها ليست جديدة عليه، فهو تولى قبلاً منصب مستشار رئيس الجمهورية الأسبق أميل لحود، وقد تجلّت بصمات جريصاتي في عهده كثيراً.

قبل لجنة فاحصة غير مؤهلة ولا مخولة دستورياً، إنما يساهم أيضاً في خرق الدستور، وفي إضعاف وضرب موقع رئيس مجلس الوزراء.

ورأى رؤساء الحكومة السابقون «بوجوب وقف هذه المهزلة فوراً والمبادرة ومن دون أيّ تكلّف إلى العودة إلى احترام الدستور وما ينص عليه».

وأمام وضع النقاط على حروف خرق الدستور، انبرى جريصاتي إلى التوجّه إلى الرؤساء السابقين، بالقول «إلى نادي رؤساء الحكومة السابقين، الخطيئة الوطنية هي في التحصن بالمذهب وتطوير الدستور والقانون والقضاء. إن تطوير نظامنا السياسي ومنع الفتن والوحدة الوطنية إنما هي أهداف تتسمو على كل اعتبار. الرئيس خارج دائرة استهدافكم والرئيس الحريري أحوج ما يكون إلى الهواء الطلق، فلا تتسموا أجواءه».

عدو الطائف

من المعروف أن الرئيس عون الذي كان في العام 1989 عماداً قائداً للجيش ورئيساً للحكومة انتقالية عسكرية، عارض اتفاق الطائف الذي أقره نواب الأمة وانتقوا بعده على انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، وسبب معارضته عدم الاتفاق حول شخصه لتبوء الرئاسة الأولى بحجة «سلخ» الصلاحيات التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية «الماروني» وحصرها في مجلس الوزراء مجتمعاً الذي يرأسه «مسلم سني». ويبدو أن جريصاتي لا يزال متأثراً بهذه النظرية ويدفع عون باتجاه «استعادة» ما فقده، وهو يضع اللبنات الأساسية للجمهورية «العونية» ويرسم ملامح الجمهورية «الباسيلية» الموعودة كامس إيليس في اللجنة.

واليوم وبعد أن أعلن باسيل أن تياره مستعد لعدم المشاركة في الحكومة الجديدة، في حال شمل هذا الأمر الحريري ذاته، فإن جريصاتي يفضل دستوراً جديداً يخلط ما بين مقامين؛ وژاري يمثله أعضاء الحكومة وسيادي يمثله رئيس الحكومة الذي يعتبر واحداً من الرؤساء الثلاثة الأساسيين في لبنان مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان. ويبقى أن ينتخب الحريري ذاته إلى ذلك الخلط الذي يستهدفه شخصياً ومن خلاله يستهدف حضور السنة في لبنان بخفيض تمثيلهم من موقع سيادي إلى حصة وزارية مثلها مثل حصة طلال أرسلان وغيره.

منصبان يعتد جريصاتي بتوليتهما خلال حياته العملية يؤشران بوضوح على منطقته

ونفجه السياسيين، فهو اختير من قبل بشار الأسد ليكون أحد المستشارين المكلفين بوضع الدستور السوري الجديد، كما تولى مهمة تقديم الاستشارات لفرق الدفاع عن الرئيس بشار الأسد، وهو من صاغ نص دستوري يلزم الرئيس المكلف بمهمة لتشكيل الحكومة.

ما يفوت جريصاتي ومن يدورون في فلك رئيس الجمهورية أن خرق الدستور لناحية قيام الرئيس بمشاورات حول شكل الحكومة وأسماء وزرائها وحقائبهم، منوطه حصراً بالرئيس المكلف بتشكيل الحكومة، وهذا ما دفع رؤساء الحكومات السابقين في لبنان فؤاد السنيورة، نجيب ميقاتي وتام سلام إلى إصدار بيان شديد اللهجة هالهم فيه «الاعتداء السافر على صلاحيات النواب بتسمية الرئيس المكلف من خلال الاستشارات النيابية الملزمة لرئيس الجمهورية بإجرائها وبتناجها، ومن ثم الاعتداء على صلاحيات رئيس الحكومة عندما يتم تكليفه بتشكيل الحكومة بعد إجراء الاستشارات اللازمة، وذلك من خلال استباق هذه الاستشارات وابتداع ما يسمي رئيساً محتملاً للحكومة، وهو ما قام به فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والوزير جبران باسيل كما أعلنه الأخير بذاته».

وأعتبر البيان أن «تجاهل استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري، وإهمال إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة المكلف، مع إنكار متقار لمطالب الناس المستمرة على مدى قرابة خمسين يوماً، يُعد استخفافاً بمطالب اللبنانيين وتجاهلاً لإرادتهم من قبل رئيس الجمهورية».

وأضاف البيان «إن الاعتداء غير المسبوق، لا قبل الطائف ولا بعده، على موقع رئاسة الحكومة يشكل جريمة خطيرة بحق وحدة الشعب اللبناني وبحق أحكام الدستور»، مشدداً على أن «أي مرشح لرئاسة الحكومة يوافق على الكوض في استشارات حول شكل الحكومة وأعضائها قبل تكليفه ويقبل بالخضوع لاختبار من

وتشرته على غلاف عددها الذي خصصته لتغطية الانتفاضة الشعبية اللبنانية. واستناداً إلى الدستور اللبناني فالحالات التي تنص على اعتبار الحكومة مستقيلة واضحة ويأتي في مقدمتها تقديم رئيس الحكومة استقالته، وعلى رئيس الجمهورية عندها إجراء استشارات نيابية ملزمة لتسمية الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة العتيدة.

غير أن عون أخذ في المماطلة بتحديد موعد لهذه الاستشارات ووقف جريصاتي أمام وسائل الإعلام يدافع عن قرار الرئيس ويعله بعدم تحديد مهلة لرئيس الجمهورية لإجراء هذه الاستشارات، مقلداً ذلك بعدم وجود نص دستوري يلزم الرئيس المكلف بمهمة لتشكيل الحكومة.

لا يتوانى جريصاتي عن تقديم «تصانحه» إلى الرئيس عون والتي تكون بمعظمها تفسيراً للدستور واعتباره «وجهة نظر»، حيث أسرّ لعون بأن تأخير الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف للحكومة، عقب تقديم استقالة حكومته في 30 من أكتوبر الماضي، ليست خرقاً للدستور ولا ترتب عليه أي موجبات دستورية أو قانونية، بل الأجدر بعون «خرق» الدستور وإجراء مشاورات تقضي إلى الاتفاق على الحكومة بأسماء وزرائها وحقائبهم قبل إجراء الاستشارات النيابية.

ومن المعروف أن الحريري اضطر تحت ضغط الشارع الذي انتفض في وجه النظام اللبناني برمته، إلى تقديم استقالة حكومته تلبية لمطالب الشعب، ومحاولة لامتصاص النقرة العامرة التي اجتاحت لبنان من أقصاه إلى أقصاه وتجلّت بإطلاق الهتافات الصارخة في وجه كل الطبقة الحاكمة، ومستهدفة تحديداً وزير الخارجية باسيل الذي أصبحت الأزوجة التي أطلقها المنتفضون ضده عنواناً لتحقيق أجرته مجلة التايم الأميركية

الأخير بذاته».

أن منصبين تولاهما جريصاتي خلال حياته العملية يؤشران بوضوح على منطقته ونهجه السياسيين، فهو اختير من قبل رئيس النظام السوري بشار الأسد ليكون أحد المستشارين القانونيين المكلفين بوضع الدستور السوري الجديد الذي جاء ليبي طموحات الأسد ويعزز من صلاحياته ليزيد من بطشه ضد شعبه الجريح. كما تولى مهمة تقديم الاستشارات القانونية لفرق الدفاع عن المتهمين في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، وهم أربعة أعضاء من حزب الله.

مهمات حساسة

لا يتوانى جريصاتي عن تقديم «تصانحه» إلى الرئيس عون والتي تكون بمعظمها تفسيراً للدستور واعتباره «وجهة نظر»، حيث أسرّ لعون بأن تأخير الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف للحكومة، عقب تقديم استقالة حكومته في 30 من أكتوبر الماضي، ليست خرقاً للدستور ولا ترتب عليه أي موجبات دستورية أو قانونية، بل الأجدر بعون «خرق» الدستور وإجراء مشاورات تقضي إلى الاتفاق على الحكومة بأسماء وزرائها وحقائبهم قبل إجراء الاستشارات النيابية.

ومن المعروف أن الحريري اضطر تحت ضغط الشارع الذي انتفض في وجه النظام اللبناني برمته، إلى تقديم استقالة حكومته تلبية لمطالب الشعب، ومحاولة لامتصاص النقرة العامرة التي اجتاحت لبنان من أقصاه إلى أقصاه وتجلّت بإطلاق الهتافات الصارخة في وجه كل الطبقة الحاكمة، ومستهدفة تحديداً وزير الخارجية باسيل الذي أصبحت الأزوجة التي أطلقها المنتفضون ضده عنواناً لتحقيق أجرته مجلة التايم الأميركية



● الرئيس عون ومعه جريصاتي يعارضان اتفاق الطائف الذي أقره نواب الأمة، بحجة «سلخ» الصلاحيات التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية «الماروني» وحصرها في مجلس الوزراء مجتمعاً الذي يرأسه «مسلم سني».

صلاح تقي الدين
كاتب لبناني



قليلون من بين اللبنانيين هم الذين يعرفون حقيقة الدور الفعال والبصمة الواضحة لوزير شؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي في معظم، إن لم نقل، كل القرارات التي تصدر عن رئيس الجمهورية ميشال عون أو عن صهره رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل، خصوصاً تلك التي تحمل في طياتها «اجتهادات» أو «ذلكات» قانونية ودستورية وترتكز على «خبرة» جريصاتي في صياغتها. وهذا الرجل الآتي من خلفية قانونية تم تعيينه في منصب استحدث خصيصاً في حكومة الرئيس سعد الحريري التي أعلن عن تشكيلها في 31 من ديسمبر الماضي وتقدم الحريري باستقالتها في نوفمبر من هذا العام، حيث صدرت مراسيم التشكيل الممهورة بتوقيع رئيس

جريصاتي لا يتوانى عن تقديم «نصائحه» إلى الرئيس عون والتي تكون في معظمها تفسيراً للدستور، حيث أسرّ له بأن تأخير الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف للحكومة، ليست خرقاً للدستور ولا ترتب عليه أي موجبات دستورية أو قانونية

